

لقاء قناة العالم بالدكتور إبراهيم الجعفري
2007/10/25
(السيادة العراقية)

المقدم: ندخل مباشرة في صُلب الأزمة التي يعيشها العراق الآن إذا أردنا أن نتحدث عن الأزمة التركية - العراقية، وما يجري على الحدود الشمالية في العراق؟

الجعفري: هناك أزمة تتحرك على مسرح إقليم كردستان والقسم الشمالي منه تحديداً، وهي تعبير عن حالة ملتهبة بين قوات (حزب العمال الكردستاني)، وما يلحق بنشاطها من أضرار وصلت إلى العمق التركي وبين تركيا، نحن نقدر المخاوف المشروعة لدى تركيا، ونعتقد أن مقتضى سياسة حسن الجوار يلزمنا بأن نمنع أي إزعاج لهذه الدولة أو تلك من داخل الحدود العراقية، كما لا نتوقع من دول الجوار أن تتسبب بإزعاجنا، ولعل ما تقوم به قوات (حزب العمال الكردستاني) من مصاديق الإزعاج، أو لنقل من مصاديق الأذى والضرر.

لذا نحن مع كل ما يمكن يحفظ حسن الجوار، وتبادل المصالح، وعدم التدخل في الشؤون السيادية لبلد من البلدان وهذا ينطبق على علاقتنا مع تركيا أو إيران أو مع السعودية أو الأردن أو الكويت كل الدول من دون استثناء لكننا نتوسم بالطرف الإقليمي الآخر وتحديداً تركيا أن تتعاون مع الحكومة العراقية لاختيار العلاجات المعقولة من دون أن تتحول الأزمة من أزمة محدودة إلى أزمة أكبر من ذلك؛ لأن هذا ليس في صالحنا ولا في صالح تركيا خصوصاً أن التجربة العراقية مازالت فتية، وأن الآخر الذي يتحرك في أقصى الشمال يتحرك في أرض وعرة قد لا يكون من السهل السيطرة عليه.. من هنا أعتقد أنه يجب أن يكون هناك تعاون على أعلى المستويات بين تركيا والعراق، وتنسيق ميداني مع إقليم كردستان للخروج من هذه الأزمة بطريقة سياسية ودبلوماسية تجنب البلدين مغبة الأضرار المتبادلة.

المقدم: كان هناك مطالب تركية إذا صح التعبير، منها إغلاق معسكرات حزب العمال الكردستاني، ومنها اعتقال المسلحين وتسليمهم إلى تركيا إضافة إلى ذلك تسليم بعض القادة الأكراد الموجودين ضمن بعض الأحزاب التركية الموجودة على الساحة العراقية، كيف تنظرون إلى هذه المطالب، وهل ممكن تحقيقها؟

الجعفري: أعتبر إغلاق المعسكرات عملاً مشروعاً، ومطلباً مشروعاً، ولا يوجد ثمة ما يمنع ذلك لا عراقياً ولا إقليمياً ولا دولياً كل مؤسسات العالم والأمم المتحدة لا ترضى أن يكون معسكر في بلد يفرّخ، ويخرج أناساً يمارسون نشاطاً تخريبياً في بلد آخر، تبقى الأمور التفصيلية، وهي لا تعتمد على تحديد هوية هذه الحركة، وكيف ينظر إليها العالم والأمم المتحدة بالنسبة لنا (العراق) نحن بلد دستوري يتعاطى مع الظواهر الشاذة والطبيعية من زاوية قانونية لذلك أقول: يمكن تسوية

الأمر بطريقة سلمية دبلوماسية يُحترم فيها القانون، ويُراعى فيها الدستور العراقي، وما يسمح بذلك بنفس الوقت نحن نلتزم بالاتفاقات الدولية واتفاقات جنيف وغيرها، وكل ما يعزز العرى الأمنية فيما بيننا وبين دول العالم، ولا تردّد عندنا في ذلك.

المقدم: هل تعتقد أن المجال مازال مفتوحاً أمام حلّ دبلوماسي خصوصاً بعد التفويض الذي حصل عليه الجيش التركي من البرلمان والحكومة واحتمال الدخول في الأراضي العراقية؟

الجعفري: البرلمان التركي منح الجيش التركي حق استخدام العنف، وهذا الحق يتكيف حسب الحاجة له، ولكن إذا انتهينا إلى حلّ سلميّ دبلوماسي، واستطعنا تحقيق هذه الأهداف سنجنب أنفسنا وتركيا مغبة الدخول في نمطيات الحروب وما شاكلها التي هي ليست في صالح الطرفين بالنسبة للجانب التركي يفكرون بكل الأساليب ومن جعلتها العمل العسكري، لكننا نأمل منهم أن لا يُقدّموا على هذه الخطوات، وينظروا إلى العلاقات التركية بمنظار استراتيجي - إنساني - إسلامي - إقليمي.

المقدم: من وجهة نظرك دولة الرئيس كيف تُحلّ هذه الأزمة إذا كان الرئيس العراقي تحدّث صراحة أنه لا يمكن اعتقال عناصر حزب العمال الكردستاني المتواجدين في مناطق وعرة، كيف يمكن حلّ هذه الأزمة.. هل بطرد هذه الجماعات من العراق، أم ربما يكون هناك مخرج تتدخل فيه بعض الدول الإقليمية أو الولايات المتحدة الأميركية؟

الجعفري: لو نظرنا إلى العملية كعملية تصحيح للموقف ومعالجة بنمطية عراقية من دون أن تكون تركية - عراقية، وعندها تدخل في الحيز التركي - العراقي معناه أنك تأقلمت، وأصبحت بين إقليمين وهذا من شأنه أن يثير، ويورط البلدين في قضية لا طائل لهما منها، أما إذا جعلناها عراقية - عراقية فالعراق باسط سيادته، ونفوذه على أراضيه بكل تأكيد، ومن ثم له كل الحق في أن يرصد حركة أي مجموعة تمارس نشاطاً عنفياً وتخريبياً سواء كان ضدّ الحكومة المركزية، أو ضد الحكومة الفيدرالية في منطقة ما، أو دولة من دول الجوار..

أعتقد أن التعاون مع الحكومة العراقية ميدانياً للتخلص من هذه الحالة يكون أفضل طريق حتى لا تأخذ القضية نمطية إقليمية بين دولتين؛ فهناك فرق بين أن تكون القضية عراقية - عراقية تريد أن تمتد السلطة بشرعيتها، وتستخدم آلياتها المشروعة وإن كانت بالسلاح في الحالات الاستثنائية وبين أن نجعلها تمتد لتأخذ نمطية إقليمية بين دولتين.

المقدم: دولة الرئيس قبل أن أدخل في العملية السياسية، ظهرت مؤخراً أزمة الشركات الأمنية على الساحة العراقية.. بداية ما هو تعليقكم على هذه الظاهرة الخطيرة التي يذهب ضحيتها المدنيون العراقيون، أضف إلى ذلك ما الذي اتخذ حياله في هذا السياق؟

الجعفري: حصلت هناك خروقات كثيرة من قبل الشركات الأمنية، وتعمّست باستخدام حقوقها، خصوصاً أنها استغلت الظروف الاستثنائية والصلاحيات التي مُنحت لها؛ بسبب أجواء الحرب بما يسمّى (حرب الخليج الثالثة)، ومن ثم فإنها تقتل على الظنة والشبهة، والمواطن العراقي لا يتوقع أنه بمجرد حركة سريعة بالسيارة، أو لم يكن يسمع صفارتهم أو من هذا القبيل، ولا يُرى بعد ذلك إلا الضحايا، وهذا الأمر حدث مرات عدة، وقد أبلغنا القوات متعددة الجنسيات بأن هناك عدداً من الضحايا من جراء هذه الشركات، ووجّهنا لها رسالة تحريرية، ولكنهم يعتذرون عن ذلك بلجان تحقيق، وتكررت هذه الحالة.

نحن لا نسمح بأن يُساء للمواطن العراقي إطلاقاً بل حتى المواطن غير العراقي مادام على الأرض العراقية.. وإذا كانت هناك ظروف استثنائية سمحت باستخدام شركات أمنية لتوفير أجواء الأمن لبعض المسؤولين أو الذين يعينهم أمر الأمن فهذا لا يعني أن يتعمّس طرف الشركة بالشكل الذي يظهر حالة من القسوة والارتجال في اصطياد المواطنين وهم بريئون، طبعاً الحكومة طلبت من هذه الشركة والشركات الأخرى أن تتقيد، وتلتزم، وطلبت عقوبة معينة، وطلبت أيضاً إعطاء عوضاً مادياً للضحايا، وحددت مبالغ معينة، لكن كما تعلمون أن الشركات عندما أبرمت هذه الاتفاقات كانت هناك ظروف استثنائية وظروف حرب، وحاولت أن تصون نفسها بالشكل الذي يوفر لها غطاءً قانونياً عندما تمارس هكذا أعمال نظراً للظروف الاستثنائية..

أعتقد أن الوقت حان ومنذ زمن بأن نطالب بالحدّ من تدخل الشركات هذا من جانب، أما الجانب الآخر وهو معالجة الوضع الأمني بصورة عامة حتى تختفي ظاهرة الشركات الأمنية، فوجودها ليس ظاهرة صحية، ولا نقطة قوة لكن البلد في حالة استثنائية؛ لذا أعتقد أن الأمر بحاجة إلى معالجتين، الأولى: التعامل الآني مع الشركات بضبط حركتها ضمن القانون العراقي، وإعادة عملية إبرام العقود على هذا الأساس، ويجب إثارة الموضوع بكل قوة وحسم، والثانية: بمعالجة المناخات الأمنية..

المقدم: إذن لِمَ هذا الخلل الذي تحدثت عنه دولة الرئيس إذا كانت قوى الأمن العراقية الآن تستطيع أن تمسك بزمام الأمور، وتسيطر على الوضع الأمني؟

الجعفري: الآن في أكبر دول العالم تقدّماً وأقواها أمناً هناك خروقات أمنية كالتى حصلت في إسبانيا وبريطانيا وإيطاليا وأميركا ومصر وإيران وتركيا وفي كثير من

بلدان العالم، فكيف بنا وتجربتنا فنية وأجهزتنا الأمنية في أشواطها الأولى من البناء، وحتى هذه اللحظة وزارة الأمن ليست وزارة أساسية، إنما هي وزارة دولة لشؤون الأمن، هذا خلل فهناك تقدّم في العملية الأمنية بكل تأكيد لكن لم يصل إلى الحد الذي يجعلنا نستغني بالمثل عن هذه الشركات.. نأمل أن نصل قريباً إلى حالة الاستغناء عن هذه الشركات، ونبدأ عملية الاكتفاء الأمني الذاتي وهذا أمل يحدونا جميعاً حكومة ومسؤولين من دون استثناء، ونتجنب مغبة الاعتماد على الشركات الأمنية.

المقدم: إذا أردنا دولة الرئيس التحدث عن تطور العملية السياسية على الساحة العراقية، انطلاقاً من حالة الاستقرار، وتحسن الوضع الأمني في بعض المناطق، وتحديدًا في العاصمة، والانفتاح على بعض العشائر، عشائر الانبار وما شاكل ذلك، كيف يمكننا النظر إلى هذه النقاط، ومنها المصالحة الوطنية؟

الجعفري: هناك ترابط عضوي بين الجانب الأمني والجانب السياسي يكملهما الجانبان الخدمي والاقتصادي، فالانتساع والامتداد إلى الأوساط العشائرية، والاعتماد عليها بشكل عام هو أساس صحيح لبناء العراق الجديد؛ لأن القبائل العراقية خميرة أساسية، وتشكل خيوطاً للنسيج الوطني العراقي فتسليحها في هذا الظرف الاستثنائي ضمن مدى معين وهو تجاوز هذه المحنة أعتقد أنه شيء جيد؛ لأن القبائل العراقية ذات حس وطني عالٍ، وذات شجاعة واسبتسال وتضحية؛ مما يجعلها تستطيع أن تؤدي سياقاً أمنياً يصبّ في صالح العراق وفي صالح الحكومة، لكن لا يمكن أن نثبت ذلك على أنه أصل؛ لأننا دولة مؤسسات فيها مختلف أنواع النشاطات، ويجب أن يبقى السلاح حصراً بيد الحكومة، نحن نعيش حالة استثنائية لذلك أمل أن نمضي أكثر فأكثر مع ضبط حركتها، وجعلها تصبّ في الصالح الوطني، وتعزز الوحدة الوطنية..

أما المصالحة الوطنية فهي مشروع عمل يتحرك على الأرض، ويقرب الفرقاء السياسيين العراقيين؛ حتى يسهموا في العملية السياسية بعيداً عن السلاح، ومن خلال المصالحة الوطنية يمكن أن نخطو خطوات بعيدة المدى مع الذين يحملون السلاح، وندرس مطالبهم سواء كان لهم سجناء يريدون الإسراع في إطلاق سراح الأبرياء منهم، أو هناك مطالب سياسية، أو هناك مطالب متعلقة بتحديد المدى الزمني للقوات متعددة الجنسيات أياً تكن هذه المطالب يمكن المقاربة الجادة فيها مع من يحمل السلاح.

المقدم: في الوقت الذي نلاحظ القوى السياسية العراقية تنفتح على قوى سياسية أخرى نلاحظ كذلك في المقابل أزمات تمرّ بها الحكومة من قبيل الاستقالات، وتعليق الأعمال، هل هناك فعلاً أزمة داخل الحكومة، وهل هناك ملاحظات على عمل الحكومة أم لا، أم هناك نوع من تحديد بعض المطالب؟

الجعفري: لا أحد ينفي وجود ملاحظات على أداء الحكومة لكن السؤال هنا هل الملاحظات على الحكومة تبرر أن يكون نمط التعامل بالاستقلالات وما شاكل ذلك، أنا لا أعتقد أن هذا نمط صحيح، يجب أن نعالج الخطأ بصواب، لا أن نعالج الخطأ بخطأ، أو نعالج الخطأ بخطيئة، إنما يجب أن نعالجه بطريقة صائبة وصحيحة، وينبغي أن تكون تعاملاتنا مع الآني العراقي في القضايا التنفيذية التفصيلية ليس بمعزل عن الاستراتيجية السياسية العراقية التي تأخذ بالبلد، ولا نختنق بأجواء الحكومة فالحكومة مؤسسة من مؤسسات الدولة فمرة ننظر بعين الحكومة لنقويها، وكيف نشد إزرها، ونساعدها في التغلب والتخلص من هذه المشاكل، وعلينا أن نحمل سوية المسؤولية، ومرة أخرى نسير في إرساء قاعدة الدولة التي يشاد عليها الدستور والبرلمان والحكومات القادمة، فهناك مشاكل، وهناك مطبات في العملية، وهناك تراكمات من الماضي.. المشاكل التي تواجه الحكومة ليست من إفرازات الحكومة حصراً، فهناك عوامل بعضها خارجية وبعضها داخلية ومنها اعتماد مبدأ المحاصصة في توزيع المهام وتشكيل الحكومة وهو من الأخطاء الفادحة التي ألفت بظلالها سلباً على الوضع العام.

المقدم: هل يمكن أن نشهد تغييراً في الحكومة الموجودة الآن، وهل هناك حديث عن هذا الموضوع؟

الجعفري: إيماناً مني بأن الخطوات التي تظهر الآن على السطح ليست بمعزل عن الوعي الاجتماعي والسياسي العام للشعب، أنا أعتقد أن ظروفًا معينة سمحت بهذه المحاصصة، والوعي السياسي للشعب متعمق ومتجذر ومتسع وبدأت الآن قراءات جديدة لتشكيل حكومة وطنية تأتي بالجميع، والجميع يؤدون الواجبات والمسؤوليات التي في أعناقهم.. إذا أردنا أن نأتي بحكومة ناجحة تمثل الجميع، على الجميع أن يؤمنوا بالعملية السياسية، ويعملوا بانتمائهم الوطني لا بانتمائهم الحزبي والطائفي؛ حتى يستطيع رئيس الحكومة تشكيل حكومة قوية وفاعلة تعمل بحيثيات عراقية، وتنفيذ بحسابات وقياسات عراقية، بلا حزبية، بل عمل الأحزاب هو إثراء الحكومة، وتقديم خيرة عناصرها من المعروفين بالبذل والتضحية والعطاء، ومن هنا ستكون هناك متغيرات إيجابية وشيكة بإذن الله (تعالى).

المقدم: ماذا عن الواقع الداخلي للائتلاف العراقي الموحد؟

الجعفري: ليس سرّاً على أحد حصلت بعض التداعيات المؤسفة أولاها كانت انسحاباً، أو تجميداً على وجه التحديد من قبل الإخوة في حزب الفضيلة الإسلامي، وكنا نتمنى أن لا يكون ذلك، وأوصلت صوتي لهم وأنا أعتزّ بهم، وأعتزّ بحجمهم البرلماني، وبأدائهم، ولكن للأسف الشديد جمّدوا دورهم في الائتلاف، وبذلك نكون قد خسرنا خمسة عشر صوتاً وفي نفس الوقت بعد أن حصلت قضية الرباعية

(تشكلت من الحزبين الكرديين والمجلس الاعلى وحزب الدعوة)، وكنا قد نبهنا على التداعيات المحتملة.

لم أوافق على اللجنة الرباعية، ولذلك صرّحت بذلك في البداية في مجلس الأمن السياسي، ثم شقّ تصريحى طريقه إلى التلفزيون، وتكلمت بصراحة، وقلت إنا لا أجد في ذلك مصلحة، وأعتقد أن الرباعية ستحقق قطيعة، كما يقولون، ولا توجد هناك معالم تحقق مفسدة قطعية، ولا تحقق أي مصلحة محتملة أبداً ماذا تحقق بها؟ الآن الأزمة مع الإخوة العرب السنة، وهو يشعرون بالحيف.. الرباعية تكونت من اثنين من إخواننا الأكراد واثنين من إخواننا الشيعة، وهذا يعني أننا لم نستوعب الإخوة السنة العرب، وفي نفس الوقت الائتلاف الذي يتشكل من سبعة مكونات تحوّل إلى جزء والجزء الأكبر منه لم يشارك؛ لذا جاءت عملية تجميد الإخوة الصديين بعد هذا بذلت في ذلك جهداً، ومازلت؛ من أجل أن نحفظ البيت الائتلافي.

المقدم: أنت التقيت، وقمت بخطوة بهذا السياق في النجف الأشرف، والتقيت بالسيد مقتدى الصدر؟

الجعفري: التقيت الإخوة الصديين في المكتب السياسي، ولبيت الدعوة، وجلسنا، وتحدثنا سوية، وهم لديهم ملاحظات على اللجنة الرباعية، وأنا كان لديّ مطلب محدّد واحد هو أن تناقش هذه الملاحظات، واعتبار الانسحاب وتجميد العضوية في الائتلاف أمراً غير صحيح؛ لأنه يُضعف، ويُلقِ ضرراً أكبر، وتمنيت عليهم، ووعدوني خيراً أن يجلسوا مع بعض كسبة أطراف شكّلت الائتلاف، ويتناولوا الأمر من دون أن أكون معهم، ويحلوه فيما بينهم، وهذا هو الشيء الصحيح فبدلاً من أن نُخرج القضية من البيت الائتلافي نرجع إلى البيت الائتلافي، ولازالت الجهود مستمرة.

كما أوصلت رغبتى هذه للإخوة في حزب الفضيلة، وتحدثت مع سماحة الشيخ اليعقوبي بأسلوب مباشر، ووعدني الرجل خيراً، وقلت له: إن الانسحاب من الائتلاف، وتجميد العضوية سيُضعف الائتلاف، ويضعف الطرف المنسحب، ولا أقصد بذلك تكريس حالة محورية لدى الائتلاف أو الحالة الشيعية كحالة طائفية وإن كنت أتشرف بالانتماء إلى الائتلاف، وأتشرف أني شيعي ولكن إيماناً مني بأن تقوية الائتلاف وتقوية البرلمان بتقوية محتوياته، فأنا مع التحالف الكردستاني القوي ومع الإخوة السنة الأقوياء في البيت البرلماني؛ لأنها بالنتيجة سيكون مردودها على الصالح الوطني العراقي، ولا أتصور عراقاً قوياً بأطراف ضعيفة، ولا أتصور أن أتسبب بإضعاف هذا الطرف أو ذلك الطرف وأنا مخلص لبلدي، المخلص لبلده من يأخذ زمام المبادرة، ويجعل الهمّ العراقي همّهم، ويجعل الأولويات الوطنية في الصدارة، ولو فعلنا ذلك سيكون أداؤنا غير هذا الأداء، وخطابنا غير هذا الخطاب، ونمطياتنا في التعامل غير هذه النمطيات الاستهلاكية، وردود الأفعال ستحول إلى مبادرات، ونتحول إلى رجال دولة، لا إلى رجال حسابات وحكومة آنية، وما شاكل ذلك.

